والصناعة الاسرائيلي، أريئيل شارون، على خطوة استفزازية؛ اذ قرر الانتقال إلى القدس الشرقية، والاقامة في شقة تقع وسط الحي الاسلامي فيها.

ففي مساء ١٥/١٢/١٩٨٧، قام شارون بتدشين «بيته» الاحتلالي الاستيطاني بحماية ٢٢٠ شرطياً وجندياً اسرائيلياً، حيث غادره، برفقة زوجته، في منتصف الليل، بعد قضاء حفل باذخ، إلى فندق بلازا، الواقع في الشطر الغربي من المدينة (**اليوم السابع**، باريس، العدد ١٩٠، ٢٨/١٢/١٩٨٧).

أثار هذا الحدث السخط بين المواطنين العرب في عموم المدينة، فأعلنوا الاضراب العام، احتجاجاً على خطوة شارون الاستفزازية، فشمل الاضراب الجامعات والمدارس، وتوقفت مظاهر الحياة في القدس. وسيّرت، في فترات زمنية مختلفة، تظاهرات عدة داخلها، وهتف المتظاهرون بشعارات معادية للاحتلال ولوجود شارون في المدينة (**الاتحاد**، ١٦/١٢/١٩٨٧). وهاجمت القوات الاسرائيلية، بقنابل الغاز المسيل للدموع، المصلين في المسجد الاقصى ومسجد قبة الصخرة، وأصيب عدد من المسنين بالاغماء . وعلى الرغم من ذلك، فقد اندفع الآف المصلين في تظاهرات صاخبة استنكارا للجرائم الاسرائيلية، واشتبكوا مع قوات الاحتلال، وهم يرددون: «لن ننسى دم الشهداء» (**القبس**، ١٩ ـ ٢٠/١٢/١٩٨٧). كما تظاهرت مجموعة من النساء المقدسيات في شارع الواد، في البلدة القديمة، وسرن إلى مسافة قريبة من «البؤرة» الاستيطانية، التي حددها شارون لأقامته، واصطدمن بقوات الاحتلال التي تواجدت، بكثافة، داخل مدينة القدس، وحوّلتها إلى ثكنة عسكرية، وبالذات حول «بؤرة» شارون الاستيطانية، وقد منعت حركة المرور في المدينة، فاقتصرت على سكانها، الذين اخذت قوات الاحتلال تدقق في هوياتهم (**الاتحاد**، ١٦/١٢/١٩٨٧).

على الصعيد الاسرائيلي، تعرّض شارون لنقد شديد بسبب خطوته الاستفزازية، واعتبرتها أوساط الحكومة الاسرائيلية «خطوة استفزازية ومكلفة، نظراً لأن ٣٤ شرطياً ينبغي أن يظلوا في حراسة دائمة له طالما بقي في الحي الاسلامي، خوفاً من اعتداء الفلسطينيين عليه» (ايان بلاك، «اسرائيل تدفع بالمزيد من قواتها إلى المناطق المحتلة»، **القبس**، ١٩ ـ ٢٠/١٢/١٩٨٧؛ نقلاً عن **الغارديان**، بدون ذكر تاريخ النشر).

ويعتقد رئيس بلدية القدس، تيدي كوليك، بأن خطوة شارون لعبت، بدون شك، دوراً في الاحداث التي شهدتها مدينة القدس، لكنه يستبعد أن تكون هي سبب اندلاع هذه الاحداث (**جيروزاليم بوست**، ٢٠/١٢/١٩٨٧).

مواقف رسمية

فوجئت الأوساط الرسمية الاسرائيلية بزخم الانتفاضة، التي توقّعت، في بدايتها، أن تكون مجرد موجة عابرة، ضمن حملات الاحتجاج التي اعتادت مواجهتها، من قبل، في المناطق المحتلة. كذلك، أصيبت القيادة الاسرائيلية بردة فعل قوية تجاه حجم التغطية الاعلامية المحلية، والدولية، للاحداث في المناطق المحتلة؛ فعملت على عرقلة جهود وسائل الاعلام، لعدم تمكينها من نقل صورة حقيقية وافية عمّا يجري. في هذا الصدد، ذكرت الاذاعة الاسرائيلية (١٥/١٢/١٩٨٧) ان رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، أبلغ إلى قيادة الحزب الديني القومي (المفدال)، التي التقاها، انه بحث مع رئيس اركان الجيش الاسرائيلي، دان شومرون، في فكرة الاعلان عن الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين، منطقتين عسكريتين مغلقتين في وجه الصحافيين والمصورين ووسائل الاعلام، وذلك لمنع نشر التقارير والصور عن جرائم الاحتلال وممارساته الدموية. وهاجم شامير، على مسمع قيادة المفدال، وسائل الاعلام، ذات التاثير الكبير في العالم. وكان هاجم، قبل ذلك، وسائل الاعلام الاجنبية، واتهمها بتشويه الحقائق، والمبالغة في تصوير الاحداث الجارية؛ ولم يتردد شامير في اتهامها بتغذية أعمال الاحتجاج والهبّة الشعبية ضد الاحتلال وقواته (**الاتحاد**، ١٦/١٢/١٩٨٧). وقال شامير، ان التقارير الصحافية تسبب المشاكل لدولة اسرائيل، وتؤثر، إلى حد كبير، في موقف الادارة الاميركية والمجموعة الاوروبية. وأعطى مثلاً على ذلك تصريحات أدلى بها مساعد وزير الخارجية الاميركية، ريتشارد مورفي، مؤخراً، انتقد فيها سياسة اسرائيل في المناطق المحتلة؛ وقال شامير ان هذه التصريحات جاءت تحت تاثير ما ورد في التقارير التلفزيونية